العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2019/11/16

19 ربيع الأول 1441

السنة 42 العدد 11530

Saturday 16/11/2019

42nd Year, Issue 11530

المحافظ الجديد للمركزي الجزائري في مهمة شبه مستحيلة

ص11

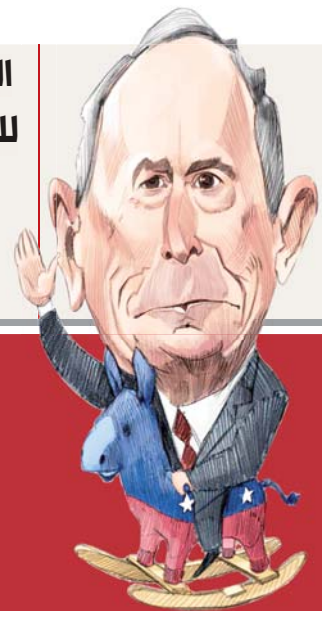

مايكل بلومبرغ

وجه آخر لعملة واحدة إلى البيت الأبيض

ص12

سياسيون عراقيون لا يملون الفشل

ص6

حضور لافت للسلطان قابوس بعد غياب طويل

مسقط تستثمر انفراجة الملف اليمني لاستعادة حيوية دورها في الملفات الإقليمية

مسقط – على غير العادة، كانت للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان لقاءات متعددة في الأيام الماضية مع مسؤولين عرب وأجانب، وهو المعروف بتجنّبه لأضواء الإعلام، مما يشير إلى رغبة رسمية للسلطنة في إعادة الحيوية إلى دورها في الملفات الإقليمية والذي لعبته في مناسبات سابقة سواء ما تعلق بفتح قنوات تواصل غربية مع إيران، أو رعاية مفاوضات تخص الملف اليمني.

وأكد السلطان قابوس حرص بلاده على تعزيز التفاهم والحوار بين الدول، لحل القضايا بالطرق السلمية.

وجاءت تصريحات السلطان قابوس خلال اجتماع لمجلس الوزراء في مسقط.

وقال السلطان قابوس، إن السلطنة، تؤكد حرصها "على تعزيز التفاهم والحوار البناء والتعاون بين الدول من أجل حل كافة القضايا بالطرق السلمية وسط أجواء آمنة ومستقرة".

والثلاثاء، جمع لقاء السلطان قابوس ونائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان، في مسقط، عقب توقيع اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. كما التقى الجمعة السفير الأميركي لدى مسقط مارك جي سفيرز، ووزعت وكالة الأنباء العمانية صورا متعددة لأداء مسؤولين حكوميين كبار القسم أمام السلطان.

واعتبر متابعون للشأن العُماني أن الظهور المتتالي للسلطان قابوس ولقاءاته مع مسؤولين عرب وأجانب وترؤسه مجلس الوزراء فيه طمأنة للعمانيين بأن السلطان استعاد عافيته. كما هدف إلى تبديد المخاوف التي لازمت رحلة علاجه الطويلة بشأن مستقبل السلطنة واستقرارها السياسي.

وأشار هؤلاء إلى أن هناك رسالة واضحة من اللقاءات الأخيرة، وهي أن السلطان قابوس، الذي استعاد عافيته، بدأ يستعيد حضوره الاعتباري والإمساك بالملفات الحيوية، خاصة ما يتعلق بالملفات التي تخص السعودية ودول الخليج الأخرى، في وقت ساد فيه اعتقاد بأن غيابه عن تلك الملفات قد أطلق أيدي مسؤولين من الدرجة الثانية في السلطنة لحرف موقف مسقط الذي كان أقرب إلى دول مجلس التعاون برغم الحياد، لكنه أصبح أميل لإيران وأذرعها في المنطقة، ودفعها إلى تموقع إقليمي يتنافى مع حيادها في الملف اليمني.

وفيما كانت مسقط بمثابة فناء خلفي للحوثيين وفتحت لهم قنوات التواصل والاعتراف مع دول غربية، في تقاطع مع مصالح الرياض، فإن بيان الخارجية العمانية الأخير بعد لقاء السلطان قابوس مع الأمير خالد بن سلمان المكلف بالملف اليمني، كشف عن تعديل واضح في الموقف العماني ليتماشى مع رؤية السلطان والدبلوماسية الهادئة التي كان يعتمدها، والتي تضع على رأس أولوياتها مراعاة الموقف السعودي.

وقال البيان إن سلطنة عمان تأمل في الوصول إلى تسوية شاملة تنهي الأزمة اليمنية، وأنها "ترحب بجهود السعودية في التوصل إلى اتفاق الرياض بين بعض الأطراف اليمنية".

وترى أوساط خليجية أن من مصلحة سلطنة عمان أن تدعم مساعي السعودية لتوسيع اتفاق الرياض ليشمل الحوثيين لأن ذلك سيريحها من الرهان على مجموعة متمردة باتت تمثل عبئا عليها بعد أن طال أمد الحرب ولم تعد الوساطة قادرة على أن تفضي إلى نتائج دون السعودية.

ومن شأن حل شامل في اليمن بمشاركة السعودية ورضاها أن يقلل من الضغوط على السلطنة بشأن الاتهامات التي توجه لها على أنها تسير في فلك إيران وحساباتها، وأنها دفعت إلى اصطفاف يناقض روح دبلوماسيتها القائمة على الحياد في ما بات يعرف بخلية مسقط التي كانت منصة ركبتها قطر والإخوان والحوثيون والحراك الجنوبي الموالي لإيران لإرباك جهود السعودية الهادفة إلى تطبيع الأوضاع في عدن قبل التوصل إلى اتفاق الرياض كأرضية صلبة للحل الأشمل.

وعملت هذه الخلية على توسيع الخلاف العماني السعودي بشأن محافظة المهرة. لكن إمساك السلطان قابوس بالملفات الحيوية وإذابة الجليد مع الرياض من شأنه أن يبدد تلك اللعبة، وأن يعيد الحوار كآلية رئيسية بين مسقط والرياض وبقية العواصم الخليجية وينهي حالة البرود التي رافقت ميلا عمانيا غير مفهوم لأجندات إيران.

ولا تقف دول الخليج ضد انفتاح مسقط على طهران، أو أن تقود وساطة لفائدتها، لكنها تشترط أن تفضي تلك الوساطة إلى نتائج عملية تظهر على الأرض.

ولجأ مسؤولون إيرانيون في الآونة الأخيرة إلى إطلاق تصريحات تغازل دول الخليج، وتسوق لمبادرة حوار إيرانية ليس فيها من محتوى سوى هدف إذابة الجليد مع دول مجلس التعاون، وخاصة السعودية، التي تنظر إلى المحاولة الإيرانية على أنها مناورة ظرفية لتلافي الضغوط الدولية، وخاصة في ظل إصرار واشنطن على فرض المزيد من العقوبات على طهران.

عودة للإمساك بملفات حيوية

تكنوقراط محدود التجربة على رأس الحكومة التونسية

تونس – أعلن حزب "النهضة" ذو المرجعية الإسلامية في تونس الجمعة ترشيح الحبيب الجملي لرئاسة الحكومة القادمة. وأثار هذا الاختيار ردود فعل سلبية في الشارع السياسي خاصة أن الرجل مغمور وغير معروف في المشهد السياسي بالرغم من تكليفه بمهمة كاتب دولة في وزارة الزراعة في حكومات سابقة ما بعد الثورة.

وتولى رئيس حركة النهضة، الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية، تقديم الجملي مرشحا لرئاسة الحكومة إلى الرئيس قيس سعيد. وأعلنت الرئاسة التونسية رسميا عن تكليفه ببدء المشاورات لتكوين فريق حكومي.

ولا يحظى الجملي بدعم أنصار النهضة الذين كانوا يراهنون على قيادات بارزة في الحزب ذي الخلفية الإخوانية لتكون على رأس الحكومة. كما دعموا في مرحلة لاحقة ترشيح منجي زروق، وزير المواصلات ووزير الطاقة السابق، وهو تكنوقراط يحظى باحترام داخل النهضة ولا يعارضه اتحاد العمال (الاتحاد العام التونسي للشغل). كما يمتلك حضورا لافتا في المشهد السياسي.

وأشارت أوساط سياسية تونسية إلى أن الجملي لا تخول له تجربته في الدولة أن يتولى حقيبة وزارية فما بالك برئاسة الحكومة، محذرة من أن يخطط راشد الغنوشي لترشيح شخصية ضعيفة ومحدودة الكفاءة بدواليب الإدارة والملفات المختلفة ليحكم من وراء الستار، وبذلك يمسك بقبضة قوية على مؤسسات الحكم من بوابة رئاسة البرلمان والتحكم في رئيس الحكومة.

ومن شأن وجود رئيس حكومة ضعيف المبادرة وغير ملم بالملفات أن يربك العلاقة مع اتحاد العمال، وأيضا، اتحاد أرباب العمل، في ظل وضع اقتصادي واجتماعي معقد على الحكومة أن تعمل فيه على مسارين متلازمين الأول مساعدة المؤسسات العامة والخاصة على استعادة المبادرة وتحسين أدائها، والثاني تحسين القدرة الشرائية للعاملين بالقطاعين العام والخاص في ضوء اتفاقيات سابقة تضبط روزنامة زيادة في الرواتب.

لكن الوضع الأكثر صعوبة الذي سيجده رئيس الحكومة الجديد هو وضع البطالة التي تطول عشرات الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وهي الفئة التي تراهن على تحسين وضعها، وكان لها دور فعال في صعود قيس سعيد إلى الرئاسة.

ويتساءل متابعون للشأن التونسي كيف يمكن لرئيس حكومة بلا حزام سياسي قوي أن يرسل إشارات إيجابية لهذه الفئة في ضوء الخلافات الحادة بين الكتل النيابية ورفض التحالف مع حركة النهضة.

رد فعل أهل طرابلس يحسم احتمال تولي الصفدي رئاسة الحكومة اللبنانية

بيروت – اعتبرت أوساط سياسية لبنانية أن تكليف محمد الصفدي تشكيل حكومة جديدة يتوقّف إلى حدّ كبير على ردّ فعل أهل مدينته طرابلس التي تعتبر حاليا أحد المعاقل الأساسية للثورة الشعبية التي يشهدها البلد منذ السابع عشر من أكتوبر الماضي.

ولاحظت هذه الأوساط أن طرابلس، التي هي ثاني أكبر مدينة في لبنان، ذات أكثرية سنّية، وقد نزل أهلها إلى الشارع بكثافة غير معهودة اعتراضا على سياسات الطبقة السياسية، على رأسها رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره جبران باسيل رئيس التيّار الوطني الحر.

واستبعدت الأوساط نفسها ذهاب الصفدي إلى النهاية في قبول تشكيل الحكومة، وذلك قبل إجراء الاستشارات النيابية الملزمة لرئيس الجمهورية وبمجرّد حصول اتفاق بينه وبين باسيل.

وأشارت في هذا المجال إلى أن مثل هذه الموافقة من الصفدي تعتبر مجازفة كبيرة، خصوصا أن ردّ الفعل الأولي لأهل طرابلس كان إطلاق شعارات معادية له والتظاهر أمام المؤسسات التي أقامها في المدينة، مباشرة بعد انتشار أنباء عن احتمال توليه موقع رئيس مجلس الوزراء.

ووصف الكاتب السياسي اللبناني خيرالله خيرالله احتمال تكليف الصفدي تشكيل حكومة لبنانية خلفا لحكومة سعد الحريري بـ"الهرطقة الدستورية".

وعزا خيرالله ذلك إلى أن عون وصهره باسيل "قررا تسمية من يكون رئيسا لمجلس الوزراء في لبنان قبل إجراء الاستشارات النيابية الملزمة لرئيس الجمهورية، مع ما يعنيه ذلك من عودة إلى ممارسات ما قبل اتفاق الطائف الذي هو في أساس الدستور المعمول به حاليا".

وقال في تصريح لـ"العرب" إنّ "مثل هذه الممارسات لا تأخذ في الاعتبار عمق الأزمة السياسية في لبنان وتجعل من السهل التساؤل هل رئيس الجمهورية وصهره على تماس مع الواقع اللبناني، أم يعيشان خارجه؟".

وأضاف أن "في الإمكان التساؤل أيضا هل محمد الصفدي يعي أنّه يعيش في طرابلس وأن مزاج أهلها السنّة، في أكثريتهم، الموجودين يوميا في الشارع لا يتقبل توليه موقع رئيس مجلس الوزراء في ظل شروط يفرضها عون وباسيل".

وقالت مصادر مطلعة على المداولات التي أفضت إلى الاتفاق على تسمية الصفدي لتأليف الحكومة المقبلة، إن الأمر يكشف عن يأس من إمكانية موافقة حزب الله على تشكيل حكومة تكنوقراط وفق الشرط الذي وضعه رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري لقيامه بهذه المهمة.

وأضافت أن خروج اسم الصفدي في أعقاب اجتماع ضم الحريري مع الوزير علي حسن خليل، المقرب من رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وحسين خليل، المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله، في بيت الوسط (مقر الحريري)، لا يعني بالضرورة اتفاقا ثلاثيا يدعمه وزير الخارجية جبران باسيل، بل تسليما من قبل الحريري بالأمر الواقع واعترافا من قبله بأنه غير قادر على فرض خياره بالذهاب إلى حكومة خالية من أي وجوه سياسية.

وسبق لباسيل أن فاتح الحريري بإمكانية الذهاب إلى شخصية أخرى للقيام بمهمة التأليف تحظى بموافقة الحريري، وأن الأخير رد بأن "لا فيتو" لديه على أي شخصية سنية يتم الإجماع حولها.

وقالت مصادر سياسية لبنانية إنه حين طرح اسم الصفدي على الحريري وافق عليه، خصوصا أن الحريري كان قد تحالف مع الصفدي انتخابيا في مدينة طرابلس في الانتخابات النيابية الأخيرة، وأن ثمرة هذا التحالف أدت إلى تعيين زوجة الصفدي، فيوليت خيرالله الصفدي، وزيرة دولة لشؤون المرأة في الحكومة المستقيلة.

وفيما تحدثت بعض الأنباء عن عدم وجود الصفدي في لبنان وتواجده في بريطانيا وأن الاتفاق بشأنه تم دون علمه، قالت أنباء أخرى إن الوضع الصحي للصفدي الذي تعافى من أزمة صحية قد لا يسمح له بشغل منصب حساس في هذه المرحلة السياسية الحساسة.

خيرالله خيرالله

تكليف محمد الصفدي تشكيل حكومة لبنانية هرطقة دستورية

بالمقابل صدرت عن مكتب الصفدي أول إشارة سياسية أكدت قبوله مبدئيا بهذه المهمة شرط "تشكيل حكومة تحظى برضا اللبنانيين".

ورأت بعض المصادر أن "إذعان" الحريري لشروط الثنائية الشيعية وتقديمه بصفته شريكا دائما داخل التسوية الرئاسية التي أتت بميشال عون رئيسا، يطرحان أسئلة داخل تيار المستقبل الذي يتزعمه كما داخل الطائفة السنية.

وتدور الأسئلة حول حقيقة الدور الذي يلعبه زعيم "المستقبل" وطبيعة المعطيات الداخلية والخارجية التي يمتلكها والتي قادته، ليس فقط إلى استبعاد نفسه عن موقع الرئاسة الثالثة في البلد، بل رعاية تسمية شخصية أخرى ستعمل وفق إرادة تحالف عون-بري-نصرالله لتشكيل حكومة سياسية مطعمة بأصحاب اختصاص سيخضعون لإرادة هذا التحالف السياسية.

ومحمد الصفدي هو رجل أعمال لبناني انخرط في العمل السياسي وانتخب نائبا في مجلس النواب اللبناني منذ عام 2000، ولم يترشح في الانتخابات الأخيرة التي أجريت العام الماضي. وتقلد مناصب وزارية في عدد من الحكومات التي شكلت منذ عام 2005. وآثر أن يتمثل في حكومة الحريري المستقيلة من خلال زوجته، كما آثر دعم لوائح الحريري انتخابيا في طرابلس منسحبا لصالحها.

وقد تفاجأ المراقبون بطرح اسم الرجل كونه واحدا من رجال الأعمال الذين تتردد أسماؤهم من بين المتورطين في ملفات فساد، كما أنه متهم بالاستفادة من الأملاك البحرية العامة كونه واحدا من مالكي المنطقة المعروفة بـ"الزيتونة باي" غرب بيروت.

محمد الصفدي

- رجل أعمال انخرط بالعمل السياسي
- انتخب في مجلس النواب لدورتين
- تقلد وزارات الأشغال والاقتصاد والمال

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1